الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH



أزمة النظام السياسي في إسرائيل | هل تحل انتخابات الكنيست المبكرة مشكلة إسرائيل؟

أحمد الجندي

22 يوليو 2022

ملخصات الخبراء
سياسات اقليمية

research.sharqforum.org

SharqStrategic

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza
Floor:6 No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

مدخل

في أعقاب ظهور نتائج انتخابات الكنيست مارس/ آذار 2021، كانت التوقعات الأبرز حينها -ولم تكن حكومة لبيد/بينيت قد تشكّلت بعدُ- أن إسرائيل ستكون مقبلةً على انتخابات مبكّرة جديدة، سواء كان حدوث هذه الانتخابات المبكّرة نتيجةً لفشل كل الأطراف في تشكيل حكومة، أو نتيجة أن تكون الحكومة المشكَّلة حكومة ائتلاف غير متجانسة بين القوى الرافضة لاستمرار نتنياهو في السلطة، لا تلبث أن تسقط نتيجة الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة بين أطرافها، وهو ما حدث فعليًا، مع توقُّع آخر بدورٍ كبيرٍ تلعبه الأحزاب العربية التي فازت حينها بعشرة مقاعد (4 مقاعد للقائمة العربية بزعامة منصور عباس، التي شاركت في الائتلاف فعليًا دون مناصب وزارية، و6 مقاعد للقائمة المشتركة التي بقيت في صفوف المعارضة)[1].

والحقيقة أن استمرار حكومة لبيد/بينيت لعام كامل منذ إعلانها في يونيو/ حزيران 2021 فاق كل التوقعات، فلم يكن أحدٌ يظن أن تستمر هذه الحكومة التي تكوَّنت من ثمانية أحزاب مختلفة التوجهات وبأغلبية محدودة للغاية قوامها 61 مقعدًا فقط كلَّ هذه الفترة، إلَّا أن الشهرين الأخيرين شهدا فقدان الحكومة لأغلبيتها ليس بسبب انسحاب كتلة كاملة، بل لانسحاب ممثلين عن بعض الكتل حتى وصل أعضاء الائتلاف إلى 56 عضوًا فقط، وهو ما يعني أن قدرة الحكومة على إنجاز مشاريعها والقوانين التي ترغب في تمريرها أصبحت أمرًا مستحيلًا.

وتفاديًا لهذا الوضع، اتفق قادة التحالف الحاكم على طرح قانونٍ لحلِّ الكنيست والدعوة لانتخابات جديدة، مع تولي يائير لبيد رئاسة الحكومة خلال الشهور المتبقية حتى إجراء الانتخابات المبكّرة المقبلة. وخلال الجلسة التي عُقدت في يوم الخميس 30 يونيو/ حزيران، وافق الكنيست بأغلبية 92 عضوًا ودون أي صوتٍ معارضٍ على القانون، على أن تُجرى الانتخابات في الأول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني القادم[2]، بعد أن فشلت كل محاولات نتنياهو خلال الأيام الماضية في إقناع بعض قوى الائتلاف في الانضمام إليه من أجل تشكيل حكومة بديلة عن حكومة لبيد/بينيت، كان سيسبقها بالطبع تقديم اقتراعٍ للكنيست بسحب الثقة من الحكومة.

إن إسرائيل إذن على أعتاب التوجُّه إلى انتخابات جديدة للمرة الخامسة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وتحاول هذه الورقة أن تنتقل من مجرَّد توقُّع ما قد تُسفر عنه الانتخابات المبكّرة القادمة، إلى دراسة حالة النظام السياسي الإسرائيلي نفسه، ومشاكل النظام الانتخابي، وفي سبيل ذلك تسعى الورقة إلى الإجابة عن عددٍ من الأسئلة المهمَّة، مثل ما إذا كانت الانتخابات الجديدة المقبلة يمكن أن تحلَّ مشاكل إسرائيل السياسية أم لا؟ وما الجديد الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه الانتخابات في ظل تعقُّد المشهد السياسي في إسرائيل؟ وهل يشكّل هذا المشهد المعقَّد خطرًا على الديمقراطية الإسرائيلية وإدارة الدولة؟ وكيف يقيِّم السياسيون والمتخصِّصون هذا الوضع؟ وهل تكْمُن المشكلة في رجال السياسة وحدهم أم في العملية السياسية والنظام الانتخابي نفسه؟ وما إمكانية تنفيذ حلول تُصلح مشاكل النظام؟

وتجيب الورقة عن هذه الأسئلة وغيرها من خلال رؤية تحليلية وتاريخية تبحث في المشكلة، وتحلِّل أسباب تأخُّر ظهورها، وتأخُّر حلِّها، وذلك من خلال ثلاث نقاط: أولاها تعالج توقعات تغيُّر الخريطة السياسية في الانتخابات المبكِّرة المقبلة وتأثيرها في حلِّ مشاكل النظام السياسي، أما النقطة الثانية فتتعلَّق بالمخاطر التي يتعرض لها النظام السياسي في إسرائيل واحتماليات الإصلاح، وأما النقطة الأخيرة فخصِّصت للحديث عن جذور أزمة الديمقراطية في إسرائيل. ثم أعقبنا ذلك بخاتمة تعرض لأهم ما توصلت إليه الورقة.

إلى أي مدى يمكن أن تتغيَّر الخريطة السياسية بعد الانتخابات المبكرة؟

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الذي يمكن أن يختلف في الانتخابات الجديدة عن سابقاتها حتى تتمكَّن إسرائيل من تحقيق استقرارٍ سياسيٍّ في مواجهة هذا الوضع غير المستقر الذي يؤثر في ملفات كثيرة تتعلَّق بإدارة الدولة ومؤسساتها، بما فيها المؤسسات الأمنية والعسكرية، رغم ما ذهب إليه بعض المتخصِّصين في دراسات الأمن القومي الإسرائيلي من أن الجميع يحرصون على تجنيب هذه المؤسسات التأثُّر سلبًا بحالة عدم الاستقرار المستمرة في إسرائيل منذ عدَّة سنوات نتيجةَ عدم استقرار النظام السياسي هناك[3].

طوال 74 عامًا -هي عُمر دولة الاحتلال- لم يحدث أن فاز حزبٌ من الأحزاب بأغلبية تسمح له بتشكيل الحكومة منفردًا، وطوال تاريخها كانت إسرائيل دائمًا ما تلجأ إلى الحكومات الائتلافية، وكثيرًا ما كانت الحكومات تسقط نتيجةَ الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة بين قوى الائتلافات الحاكمة.

في أعقاب إعلان قادة الائتلاف عن طرح قانون حل الكنيست، سارعت مؤسسات عدَّة إلى إجراء استطلاعات رأيٍ لمعرفة التوجهات السياسية للناخبين بهدف توقُّع خريطة القوى السياسية في حال أُجريت الانتخابات الآن، وقد كشفت استطلاعات الرأي التي أجرتها ثلاث مؤسسات إعلامية (هي: قناة كان 11، وقناة الأخبار 13، وقناة الأخبار 12) أن هامش الاختلاف بين هذه الاستطلاعات كان محدودًا للغاية. المهم فيما كشفته نتائج الاستطلاعات أن عدد القوى المرشحة لدخول الكنيست القادم ستظلُّ على الأرجح كما هي في الكنيست الحالي: 13 حزبًا، أو أقل بحزب أو اثنين، في ظل ما كشفته الاستطلاعات من احتمالية حصول عدَّة قوى على أربعة مقاعد فحسب -وقد تقل- وهو حاجز الحسم الذي يسمح بتمثيل الحزب في الكنيست من عدمه، وهي: حزب يمينا بقيادة أييلت شاكيد التي ستتولَّى رئاسة الحزب بعد إعلان نفتالي بينيت اعتزال العمل السياسي، مما قد يؤدي إلى انقسام الحزب أو اندماجه مع قوة سياسية أخرى[4]؛ وحركة ميرتس اليسارية، وحزب أمل جديد بقيادة جدعون ساعر، والقائمة العربية بقيادة منصور عباس. وهذا يعني أننا سنكون بصدد تفتُّت للقوى الحزبية داخل الكنيست والاستمرار في الحلقة المفرغة نفسِها من تشكيل حكومة لا تحظى بأغلبية مريحة تمكِّنها من تحقيق الاستقرار السياسي في إسرائيل.

يؤكِّد ذلك أن الأحزاب المؤيدة لرئاسة نتنياهو للحكومة (الليكود: 35 مقعدًا، شاس: 8 مقاعد، الصهيونية الدينية: 9 مقاعد، يهدوت هتوراه: 7 مقاعد) -طبقًا لهذه الاستطلاعات- سوف تحصل على 59 مقعدًا بسبب ازدياد شعبية الليكود في كل الاستطلاعات خلال العام الماضي، بينما تحصل أحزاب الائتلاف

الحالي على 56 أو 57 مقعدًا (يوجد مستقبل: 22-20 مقعدًا، أزرق أبيض: 9-7 مقاعد، العمل: 6-5 مقاعد، يمينا: 4 مقاعد، ميرتس: 4 مقاعد، إسرائيل بيتنا: 5 مقاعد، القائمة العربية: 4 مقاعد، أمل جديد: 4 مقاعد)، وتبقى القائمة المشتركة خارج لعبة الائتلافات بخمسة مقاعد. وبينما يمكن لكتلة نتنياهو الوصول إلى 60 مقعدًا دون تحقيق أغلبية مطلقة، فإن قوى الائتلاف الحاكم الحالي ستتوقف على الأغلب عند حدود 56 أو 57 مقعدًا[5].

ما زالت هناك أربعة أشهر تفصلنا عن الانتخابات الجديدة، ومن ثَمَّ فإن هذه الاستطلاعات ونتائج الانتخابات لاحقًا قد تتغيَّر وَفْقَ ما يطرأ من أحداث، وحسب ما ستكشف عنه الفترة القادمة من متغيراتٍ داخل الأحزاب. لكن على الرغم من ذلك، فإن ما يغلب على الظنِّ هو أن الانتخابات الإسرائيلية القادمة لن تقدِّم حلًّا لأزمة الديمقراطية الإسرائيلية الناتجة، ليس عن حرية الناخبين أو ممارستهم لحقهم في الاختيار، بل عن مشكلة في النظام الانتخابي نفسِه، انعكست على طريقة تدوير دولاب الدولة وتعطُّل مصالح المواطنين، وازدياد المشاعر السلبية في المجتمع، وهي حالة بدأ ظهورها منذ ثمانينيات القرن الماضي وامتدَّت حتى يومنا الحالي؛ حيث تنامى الإحساس بعدم تكافؤ الفرص، وعدم المساواة بين أفراد المجتمع الإسرائيلي نتيجةَ التشريعات غير الديمقراطية، بالإضافة إلى التحريض، وتنامي حالة الاستقطاب السياسي[6]. هذه التفاصيل تكشف إلى أيِّ مدى تسير الأمور نحو مزيدٍ من التعقيد وليس الحل، مما يوضِّح أن الديمقراطية الإسرائيلية وطريقة نظام الحكم فيها تعيش أزمةً حقيقيةً.

المخاطر التي تهدِّد الديمقراطية الإسرائيلية واحتمالات الإصلاح

لقد أدى هذا الوضع المعقَّد والمستمر منذ ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته إلى طرح تساؤلٍ مهمٍّ في إسرائيل عن مدى جدوى النظام الديمقراطي بصورته الحالية. ففي ندوة امتدَّت لخمس ساعات بعنوان: "قواعد لعبة الديمقراطية الإسرائيلية"، عقدها معهد الحرية والمسؤولية في جامعة رايخمان الإسرائيلية، بمشاركة معهد السياسة الإسرائيلية في يناير الماضي، جرت نقاشاتٌ مطوَّلة حول ثلاثة موضوعاتٍ مهمَّة تشغل المتخصِّصين والرأي العام في إسرائيل، وهي: طريقة الانتخابات وتأثيرها في نظام الحكم، والضوابط القانونية التي تحدِّد مدَّة تولي رئاسة الحكومة وعدد مرات تولي الشخص نفسه، وأهم التشريعات المطروحة على طاولة الحكومة.

كان واضحًا من الكلمات الافتتاحية أن انعقاد الندوة جاء على خلفية حالة الانسداد السياسي في إسرائيل خلال السنوات الماضية، وتحوُّل النظام البرلماني إلى ما يشبه النظام الرئاسي في ظلِّ استمرار نتنياهو في رئاسة الوزراء لمدة 12 عامًا متتالية، مع تجنُّب الندوة محورة القضية حول شخص نتنياهو بالطبع[7].

إن التخوف الكبير الذي عكسته كلمات المشاركين كان على الديمقراطية نفسِها؛ فحالة الجمود السياسي التي مرت بها إسرائيل قبل الانتخابات الأخيرة مارس/ آذار 2021 هي التي دفعت المتحدثين للاتفاق على وجود قلقٍ حقيقيٍّ في إسرائيل من تردي حالة الديمقراطية في الدولة، يعزِّز هذا القلق تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي في العملية الديمقراطية في إسرائيل؛ حيث تُظهر استطلاعات الرأي التي تجريها مراكز عدَّة تدنِّي ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية بشكلٍ يبعث على القلق البالغ، وتُظهر

أيضًا أن نظام العملية الانتخابية المعمول به في إسرائيل يشتمل على ثغراتٍ كثيرة، وهي ثغرات تحتاج إلى إصلاح[8].

وجدير بالذكر هنا -طبقًا لرأي المتخصِّصين في إسرائيل- أن النظام الانتخابي هناك هو نظام برلمانيٌّ يتبع أسوأ البدائل في هذا النظام؛ إذ تجري انتخابات الكنيست بنظام القائمة النسبيَّة على مستوى القطر، ومن ثَمَّ فليس هناك انتخاباتٌ فردية، ولا تقسيم مناطقي، وتُوزع المقاعد وفقًا للنسبة التي حصل عليها كلُّ حزب من الأحزاب[9].

بالعودة إلى الندوة، فقد تحدَّث كذلك رئيس جامعة رايخمان البروفيسور رافي ملنيك عن الأزمة، وذكر عددًا من المخاطر أو الفخاخ التي تهدِّد الديمقراطية في إسرائيل، أهمها أن الواقع السياسي في إسرائيل، وما أسماه بخطر الأغلبية المرجحة، هو نتيجة طريقة تشكيل الحكومات من ائتلافاتٍ تقوم فيها الأحزاب صاحبة المقاعد الأقل في الائتلافات الحاكمة بفرض كلمتها شرطًا للمشاركة في الائتلاف أو الاستمرار فيه، وهو وضع لا يسمح -في كثيرٍ من الأحيان- بالإجابة عن الأسئلة المصيرية للدولة على المدى الطويل، كما أن الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة داخل الائتلاف الحاكم -مثلما في حالة حكومة لبيد/بينيت- تكون عائقًا عن البحث في القضايا الاستراتيجية المصيرية لمستقبل الدولة[10].

وقد طرح المتحدثون في الندوة تصوراتهم عن القضايا التي تحتاج إلى إصلاح سياسي أو تشريعي، مع تحفُّظهم حول إمكانية أن يتوصل السياسيون إلى توافقٍ بشأن هذه الإصلاحات. ومن هذه القضايا تغيير طريقة الانتخابات، وتحديد عدد مرات رئاسة الوزراء، وتسليط الضوء على القانون الأساسي للتشريع. وهي موضوعات تحتلُّ أهميةً واضحةً في النقاش المجتمعي اليومي[11].

ثمة اقتراحات أخرى عديدة لإصلاح النظام السياسي في إسرائيل، عُرضت ضمن دراسة مهمَّة للغاية عن الحالة الديمقراطية في إسرائيل نشرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية نهاية العام الماضي 2021، منها نقل مزيدٍ من الصلاحيات من الحكومة إلى المجالس المحليَّة، أو استخدام ورقة اقتراعٍ مفتوحة في انتخابات الكنيست لا تحدِّد خيارات الناخب في كتلة واحدة، أو رفع الأغلبية المطلوبة لإجراء أي تعديلٍ على القانون الأساسي من 61 إلى 80 عضوًا من أعضاء الكنيست، أو إعطاء تمويلٍ أكبر للأحزاب التي يكون ثلث مرشحيها على الأقل من النساء، أو إعطاء حق الانتخاب للإسرائيليين المقيمين في الخارج، أو إضافة تمثيل مناطقي في انتخابات الكنيست[12].

إن مقترحات إصلاح النظام السياسي السابقة لن تجد آذانًا مُصغية في الوقت الحالي على الأغلب، فإسرائيل منذ نشأتها تتجنَّب طرح القضايا المصيرية نتيجة عوامل كثيرة من بينها الصراع الدائم بين الأحزاب على قضية هُوية الدولة، والصراع بين العلمانيين والمتدينين...، ونتيجةً لذلك فإن الإصلاحات التي يقترحها القادة السياسيون تركِّز على المصالح الضيِّقة في أغلب الأحيان وليس على مصلحة الدولة.

من ذلك مثلًا أن نتنياهو في عام 2021 كان قد اقترح أن يكون انتخاب رئيس الوزراء انتخابًا مباشرًا، وهو أمر ليس بجديد؛ فقد سبق أن أُجريت الانتخابات عامي 1996 و1999 على أساس الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء طبقًا للقانون الذي أصدره الكنيست عام 1992، ثم أُلغي الانتخاب المباشر وعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل إقرار هذا القانون، وهو ما عليه الآن. وما يدفع نتنياهو لذلك هو أن استطلاعات الرأي كانت -وما زالت- ترجِّح فوزه في مثل هذه الانتخابات.

وما يستدعي هذه الإصلاحات أيضًا هو أن ما تفرزه الانتخابات أحيانًا من وجود حكومة بالتناوب بين رئيسي وزراء، أحدهما ربما ما يملكه من مقاعد في الكنيست أقل من كثيرٍ من القوى المشاركة في الحكومة، مثلما هو الحال بالنسبة إلى نفتالي بينيت الذي تولَّى رئاسة الحكومة على الرغم من أن حزبه لم يكن يمتلك حينها سوى سبعة مقاعد وقت تشكيل الحكومة، تقلصت فيما بعد نتيجة الانسحابات، والسؤال المطروح هنا هو: لماذا يقبل سياسي ما بوزارة دفاع أو بوزارة خارجية طالما كان بمقدوره أن يصبح رئيسًا للوزراء[13]؟

ثمة مشكلة أخرى تتعلَّق بحالة الفوضى السياسية في إسرائيل، فقد أدى هذا الوضع إلى حالة من عدم الاستقرار التشريعي؛ حيث تمَّ إدخال أكثر من 120 تعديلًا شكليًا على القانون الأساسي، تسعة عشر منها في السنوات الخمس الأخيرة، والأكثر من ذلك أنه منذ عام 2013 تمَّ تشريع عددٍ من القوانين أكبر مما تمَّ تشريعه في الولايات المتحدة طوال التاريخ الأمريكي من أجل حساباتٍ سياسية ضيقة ومؤقتة، وهذا بسبب أن الموافقة على مثل هذه التعديلات تتطلَّب فقط الحصول على الأغلبية المطلقة 1+60 من إجمالي أعضاء الكنيست المكوَّن من 120 عضوًا، وقد أدى ذلك إلى إجراء التعديلات على موضوعاتٍ حساسةٍ للغاية، كالميزانية، وفي مؤسسات القضاء، ونظام المحاكم، مما يؤدي إلى محو الفاصل بين السياسة القانونية والسياسة العشوائية، وكل ذلك يعرِّض النظام السياسي لمخاطر كبيرة للغاية؛ ليس ذلك فحسب، بل يعرِّض الديمقراطية نفسها للخطر[14].

ثمة خلاف كبير في إسرائيل كذلك بين مَن يريد تحديد عدد مرات رئاسة الوزراء، ومَن يرفض ذلك، وتكْمُن المشكلة هنا في أن الفريقَيْن تحرِّكهما دوافعُ شخصية تتعلَّق بشخص نتنياهو تحديدًا، وليس بمصلحة الدولة، بغض النظر عن إن كان مثل هذا الأمر يصبُّ في مصلحة الدولة أم لا. وهذا يعني أن السياسة الداخلية في إسرائيل والنظر إلى نظامها الانتخابي أصبح مبنيًا على شخصنة التشريعات، دون أن يضع الساسة في اعتبارهم عدم النظر إلى مصالح الأشخاص ومصالح الدولة على أنها شيء واحد، خاصةً أن حالة نتنياهو لم تحدث من قبل منذ قيام الدولة.

وإذا كان النظام الرئاسي يحدِّد عدد فترات حكم الرئيس حتى لا يجمع الرئيس مع مرور السنوات قوةً كبيرةً في يده تجعله يتحكَّم في سلطات الدولة المختلفة، فإن المشكلة في إسرائيل نتجت عن أن سنوات حكم نتنياهو الممتدَّة قد حوَّلت النظام البرلماني إلى نظام شبه رئاسي، أو إلى نظام رئاسي مُقنَّع يسيطر فيه رئيس الوزراء على السلطة التشريعية، نتيجةَ طول فترة حكمه، ومستندًا إلى وجود كنيست منقسم. وعلاوة على ذلك، فإن النظام البرلماني في إسرائيل كان يحدِّد فترات حكم رئيس الوزراء دون تشريع قائم، معتمدًا على تجربة طويلة بأن رؤساء الوزراء كانوا يتغيَّرون بإحدى طريقتَيْن:

إما نتيجة عدم فوزهم بأغلبية في الانتخابات العامَّة تسمح لهم بتشكيل الحكومة، وإما بخسارتهم الانتخابات داخل أحزابهم، مما يؤدي إلى صعود قياداتٍ جديدة واختفاء القديمة، إلَّا أن الأحزاب في الوضع الحالي لا تملك طريقة ديمقراطية داخلية تمكِّنها من تغيير رؤسائها، مما يؤدي إلى الفساد داخل الحزب، ومن ثَمَّ الفساد في مؤسسات الدولة نفسها بالتبعيَّة.

إن نقاط الإصلاح التي أشرنا إليها ليست جديدةً، فقد سبق أن تحدَّث قادة سياسيون منذ سنواتٍ عدَّة عن أن إسرائيل في حاجة إلى إعادة النظر في طريقة نظامها السياسي حتى تتلافى أزمة الجمود المتكرر، لكن المشكلة التي كانت دائمًا مانعةً من مناقشة هذه القضية هي أن الأحزاب الإسرائيلية لم تكن أبدًا على استعدادٍ للتوافق حول رؤيتها للإصلاح في ظل صراعاتٍ حزبية تتعلَّق بالمصالح الضيقة التي يحدِّدها قادة هذه الأحزاب وجماهيرها، ومن ثَمَّ يظل الأمر دائمًا على ما هو عليه دون تغيير.

أحد الأسباب التي تجعل التوصل إلى اتفاقٍ حول إصلاح النظام السياسي في إسرائيل أمرًا بعيد المنال هو حالة الجدال بين الراغبين في الإصلاح والرافضين له من المعنيين باتخاذ قرارات التغيير؛ إذ إن حجم الخلاف كبيرٌ للدرجة التي تمنع حتى من معالجة نقاط الخلل. فبينما يرى الراغبون في التغيير أن تغيير نظام الانتخابات المتبع سيؤدي إلى وجود نظامِ حكمٍ مستقر، ومعالجة أمراض النظام والمجتمع، يرى الرافضون أن ذلك سوف يؤدي إلى تدمير الأحزاب الصغيرة ودفعها للعمل العشوائي غير الشرعي، مما يضرُّ بالاستقرار الاجتماعي والسياسي في إسرائيل، أو سيؤدي إلى نظام حكم الحزب الواحد الذي يحظى فيه أحد الأحزاب بالأغلبية المطلقة في الكنيست رغم أنه سيكون مختارًا من ناخبين يمثِّلون أقليةً من جمهور الناخبين[15].

وعلى الرغم من منطقية الأسباب التي يطرحها الفريقان، فإنه يجب التأكيد على أن الصراع بينهما هو في الأساس صراع سياسيٌّ تحرِّكه المصالح الضيقة؛ فالرافضون إمَّا ممثلو الأحزاب الصغيرة الذين يعتبرون المسألة بالنسبة إليهم وجوديةً، وإما أعضاء هيئات الأحزاب الكبيرة بسبب أن تغيير طريقة الانتخابات وطريقة التعيين داخل الأحزاب سوف تجرِّدهم من السيطرة على مسار تحديد المرشحين، أما المؤيدون للتغييرات فأغلبهم ممثلو الأحزاب الكبيرة الذين يريدون أن يكون تغيير طريقة الانتخابات وسيلةً لزيادة مؤثرة في تمثيلهم في الكنيست[16].

وتعكس الإحصائيات الرسمية المنشورة على صفحة لجنة الانتخابات المركزية للكنيست استمرارَ تراجع نسب المشاركة في انتخابات الكنيست بشكل مستمر منذ قيام الدولة؛ حيث كانت النسبة بين عام 1949 حتى عام 1969 تتأرجح بين 81 إلى 87%، ثم تراجعت بين عامي 1973 حتى عام 1999 لتتأرجح بين 77 إلى 79%، ثم ازداد تراجع نسبة المشاركة منذ عام 2001 حتى الانتخابات الأخيرة في مارس 2021 لتتأرجح بين 63 إلى 68%، مع استثناءات طفيفة للغاية في الفترات المشار إليها[17].

تعكس هذه الإحصائيات حالةً من عدم الرضا، وشعورًا بالخطر على النظام الديمقراطي كله؛ يعزِّز ذلك ما تشير إليه نتائج استطلاعات الرأي التي يُظهر بعضها أن نسبة 44% من يهود إسرائيل توافق تمامًا/أو إلى حد كبير على أن النظام الديمقراطي في إسرائيل في خطرٍ شديد[18].

جذور أزمة الديمقراطية في إسرائيل: هل نحن أمام وضع جديد؟

إن حالة الشكّ التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي في رؤيته لنظامه الديمقراطي ليست حالةً جديدةً، ويمكن القول إنها حالة متراكمة، وتزداد تعقيدًا بمرور الوقت؛ ففي دراسة بعنوان: «النظام السياسي الإسرائيلي بين الحكم والانهيار» صدرت عام 2008 شارك فيها عدد من المتخصّصين في الجامعات الإسرائيلية المختلفة، كان واضحًا كيف تراجعت ثقة الجمهور الإسرائيلي في العملية الديمقراطية، وفي مؤسساتها، وكيف كانت هذه التخوفات على النظام السياسي في إسرائيل مصدرَ قلق كبير؛ لدرجة أن هذا القلق لم يكن يحتاج إلى عينٍ خبيرٍ ولا إلى استطلاع رأي[19].

وما يهمنا هنا هو أن الإحساس بهذه المشكلة كان سابقًا على فترة حكم نتنياهو الممتدَّة. ويعتقد البعض أن ما أصاب النظام السياسي، وعدم قدرته على الحكم، وفشله في تحقيق رغبات المواطنين، وتقديم بدائل، يرتبط بوصول إيهود أولمرت لرئاسة الحكومة بالوكالة بعد إصابة أريئيل شارون بجلطة دماغية في عام 2006، لكن الواضح أن هذا الاعتقاد لا ينفي حقيقة أن إسرائيل لم تكن تحظى بالديمقراطية المطلوبة حتى قبل ذلك التاريخ[20].

ويرى المتخصّصون أن جذور أزمة الديمقراطية في إسرائيل تعود إلى نهايات القرن التاسع عشر، نتيجةَ النموذج الذي تبنَّاه قادة الحركة الصهيونية في أوروبا، وتطوراته اللاحقة في إسرائيل فيما بعد. فقد كان قادة الحركة الصهيونية معنيين بتقديم نموذجٍ يمكن أن يوفر أكبر تمثيلٍ لكل فئات الشعب اليهودي، ومن ثَمَّ كان اهتمامهم بالنظام البرلماني. وعلى الرغم من أن هذا قد وفَّر تمثيلًا واسعًا لفئات كثيرة، فإن الإدارة كانت دائمًا في يد فريقٍ محدودٍ للغاية؛ حيث أُديرت الحركة من خلال كيانٍ ثابتٍ كان مكلفًا بتنفيذ السياسات. وهذا نفسه النموذج التي تبنَّته الدولة لاحقًا في عام 1949، حيث كان يتيح تمثيلًا متعدِّد الأطياف، لكنه لم يكن يتيح الحكم بالتأكيد، إلَّا أن الظروف السياسية في بداية تاريخ الدولة سهلت القدرة على الحكم، ولم تظهر المشاكل الحقيقية لهذا الوضع حينها؛ حيث كان حزب المباي (حزب العمال المتحدين) بزعامة بن جوريون هو الحزب المهيمن ويسيطر على كل شيء: الكنيست والحكومة والجيش والسلطة القضائية، وهذا يعني أن مسألة الاستقرار كانت تتحقَّق ليس فقط حسب رغبة حزب المباي، بل حسب رغبات بن جوريون قائد الحزب، على الرغم من أن الحزب كان يمتلك 40% فقط من مقاعد الكنيست، وكان من الممكن للأحزاب الأخرى إزاحته، إلَّا أن الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة بينها لم تكن تمكِّنها من ذلك، وبذلك كان الوضع مستقرًّا عبر تحويل حزب المباي إدارته للدولة إلى ائتلافٍ يلبي احتياجات الدولة، ومن ثَمَّ فإن ما حدث من استقرار سياسي داخلي كان نتيجة هذه المعادلة وليس لكفاءة النظام نفسه، لكن منذ بداية التسعينيات وبعدها حين أصبحت الحكومة تتغيَّر كل 18 شهرًا في المتوسط، أصبح من الصعوبة بمكانٍ التفكير والتخطيط على المدى البعيد في إطار الترتيب الديمقراطي[21].

الخاتمة

تعاني إسرائيل -إذن- من أزمة ديمقراطية حقيقية تعاظمت خلال العقد الأخير، واشتدَّت أكثر في الأعوام الثلاثة الماضية، وقد بيَّنت هذه الورقة أن المشكلة لا تتعلَّق بتوقعات الانتخابات القادمة وما ستفرزه من نتائج لن تغيِّر كثيرًا من تعقُّد المشهد الديمقراطي في إسرائيل؛ فمهما كانت المخرجات

المنتظرة، فإنها لن تقدِّم حلًّا لمشاكل النظام الحقيقية، ولن تؤثر في إعادة ثقة الجمهور في العملية الديمقراطية التي ظلت في تراجعٍ مستمرٍّ عكَسه انخفاض نِسَب المشاركة في انتخابات الكنيست، وزيادة شعور المواطنين بالخطر الذي يهدِّد نظامهم الديمقراطي حسبما أظهرت الدراسة.

وعلى الرغم مما أوضحته هذه الورقة من إدراك السياسيين والمتخصِّصين لحجم المخاطر التي تهدِّد الديمقراطية الإسرائيلية، وارتباط هذه المخاطر بطبيعة النظام نفسه لا بالعملية الانتخابية، وطرحهم تصورات للعديد من الحلول، فإنه يظلُّ من المستبعد أن يتجاوب المعنيون من أعضاء الكنيست مع هذه الأطروحات لاصطدامها مع مصالحهم الحزبية الضيّقة، ما يعني تأجيل مواجهة هذه المخاطر وتفاقمها، وتأثيرها في مؤسسات الدولة كافَّة، وفي مصالح مواطنيها، وهذا الوضع ليس بالجديد؛ إذ إنه يعود إلى تاريخ تأسيس الدولة، غير أن الظرف السياسي قد أسهم في تأجيل الإحساس بخطورته إلى أن طفى على السطح منذ الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

وعلى الجانب الآخر، لا ينبغي للحالمين أن يتوقَّعوا أن يكون لهذه الأزمة أَثَرٌ سلبيٌّ كبير في إسرائيل في صراعها في المنطقة وما يتعلَّق بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن ما تعانيه إسرائيل يتعلَّق بالتخوف على الديمقراطية نفسها، وتراجع نسبة الإسرائيليين الذين يشاركون في الانتخابات، نتيجةً لضعف ثقتهم في العملية الانتخابية والنظام الانتخابي برمَّته، وهي نقاط رغم خطورتها على الدولة على المدى المتوسط والبعيد، إلَّا أنها تظل نقاط قوة حين نقارنها بالبيئة غير الديمقراطية في العالم العربي.

المراجع

١ - أحمد الجندي: قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٢١/٠٤/٠٥، على الرابط: https://tinyurl.com/2975mrbd

٢ - א. בנדר: תם הטקס, הכנסת אישרה את התפזרותה, הבחירות ייערכו ב-1 בנובמבר. (מעריב 30/06/2022) https://tinyurl.com/23c3s5oj

٣ - https://tinyurl.com/26cb8sk9

٤ - א. ברסקי, מ. וסרמן & א. בנדר: עם הפנים לקלפי: המאושרים שחוגגים, אין יגיבו המאוכזבים ומה עם קולות הערבים? (صحيفة معاريف 2022//22/06) https://tinyurl.com/22cn8gkd

٥ - ע. סגל & ד. ליאל: סקר חדשות 12: שום גוש לא מגיע ל-61 מנדטים, 4 מפלגות סביב אחוז החסימה. (N12 21/06/2022) https://tinyurl.com/2a3m5wtp

٦ - B. Neuberger: The Rise and Gradual decline of Israeli Democracy, 1920-2020. Israel Studies Vol. 27, No. 1 2022. pp. 108-131.

٧ - رابط الندوة على صفحة فيسبوك الخاصة بجامعة رايخمان: https://tinyurl.com/٥r٩tkt٢٧

٨ - السابق.

٩ - א. בריכטה: הרפורמה הנחוצה בשיטת הבחירות בישראל. מן: המערכת הפוליטית הישראלית: בין משילות לקריסה. הוצאת האגודה הישראלית למדע המדינה 2008. עמ' 46.

١٠ - السابق.

١١ - י. רוזנאי: האם ניתן לרבע את המעגל? 04/01/2022 https://tinyurl.com/23zya5px

١٢ - ת. הרמן ו אחרים: מדד הדימוקרטיה הישראלית 2021. המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2021. עמ' 56.

١٣ - י. רוזנאי: האם ניתן לרבע את המעגל? 04/01/2022 https://tinyurl.com/23zya5px

١٤ - י. רוזנאי: האם ניתן לרבע את המעגל? 04/01/2022 https://tinyurl.com/23zya5px

١٥ - א. בריכטה: הרפורמה הנחוצה בשיטת הבחירות בישראל. מן: המערכת הפוליטית הישראלית: בין משילות לקריסה. הוצאת האגודה הישראלית למדע המדינה 2008. עמ' 44-43.

١٦ - السابق: עמ' 44.

١٧ - אחוז מצביעים בבחירות קודמות. (ועדת הבחירות המרכזית לכנסת) 17/09/2019. https://tinyurl.com/rhmclxr

١٨ - ת. הרמן ו אחרים: עמ' 44.

١٩ - ג. דורון: כיצד השתנה ההסדר הפוליטי בישראל מ "דמוקרטיה נומינלית" ל "דמוקרטיה מינימלית"? מן: המערכת הפוליטית הישראלית: בין משילות לקריסה. הוצאת האגודה הישראלית למדע המדינה 2008. עמ' 24.

٢٠ - السابق: עמ' 26.

٢١ - السابق: עמ' 32-31.

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

عن المؤلف

د. أحمد الجندي أستاذ الدراسات اليهودية والصهيونية بجامعة القاهرة، له العديد من الكتب والدراسات حول الملل اليهودية المعاصرة وأيديولوجيا تفسير العهد القديم. بالإضافة لعدد من الأعمال المترجمة منها: صراع الأماكن المقدسة؛ صراع السيادة على القدس والأماكن المقدسة في الفترة ما بين 1989 وحتى 1999. مترجم عن العبرية، فضلا عن العديد من الأبحاث والمقالات عن القوى الدينية والسياسية في إسرائيل وعلاقة إسرائيل بالعالمين العربي والإسلامي.